

في هذا العدد

- ١ رسالة مدير المركز
- ٢ أكثر من ٤٠٠ مؤسسة أهلية فلسطينية توقع على مدونة السلوك
- ٣ اختيار مركز تطوير كسكرتيريا للمؤسسات الأهلية العاملة في مجال حقوق الإنسان والحكم الصالح
- ٣ مجلس إدارة مركز تطوير يوافق على الخطة السنوية للعام ٢٠٠٨ بموازنة قيمتها ٩,٥ مليون دولار
- ٤ حوار مع قائدة فريق مشروع المؤسسات الأهلية الفلسطينية الأنسة ميسكي براهن - البنك الدولي
- ٦ المؤسسات الأهلية توقع على منح المشاركة مع البلديات
- ٧ مجلس إدارة المركز يوافق على ٣١ مشروعا من برنامج خلق فرص عمل بمبلغ ٣,٠٤٣,٩١٧ يورو
- ٧ مركز تطوير يختبر آليات المراقبة والتقييم بالمشاركة مع المؤسسات الأهلية

المكتب الرئيسي

عمارة مجاهد - الرام
ص.ب. ٢١٧٣، رام الله، فلسطين
هاتف: ٥-٧٧٧١ ٢٣٤ ٠٢
فاكس: ٥-٧٧٧١ ٢٣٤ ٠٢

مكتب غزة

عمارة الهيثم ٣، شارع الرشيد
الرمال، غزة
هاتف: ٨ ٢٨٢ ٨٩٩٩ ٠٨
فاكس: ٨ ٢٨٤ ٩٩٢١ ٠٨

www.ndc.ps

بريد إلكتروني: info@ndc.ps

رسالة مدير المركز

بعد الانتهاء من عملية التحضيرات اللازمة للإعلان عن برامج المنح المتوفرة ونشاطات وحدة التطوير القطاعي، أصبح مركز تطوير المؤسسات الأهلية الفلسطينية مستعدا للمساهمة في تحسين الظروف المعيشية للشعب الفلسطيني، من خلال تصميم آليات وأنظمة لتطوير نوعية وجودة الخدمات المجتمعية التي يقدمها القطاع الأهلي واستدامتها. حيث تم توزيع جميع المنح المقدمة من البنك الدولي، ومعظم المنح المقدمة من الوكالة الفرنسية للتنمية على ١٣٠ مؤسسة أهلية تمثل قطاعات ومواقع جغرافية مختلفة في فلسطين، بمبلغ إجمالي قدره ١١ مليون دولار.

وتعتبر مدونة سلوك المؤسسات الأهلية الفلسطينية مثابة خطوة جريئة وهامة أقدم عليها مركز تطوير لترويج الحكم الصالح ضمن مؤسسات القطاع الأهلي الفلسطيني، حيث قام المركز بتسهيل عملية تشكيل الائتلاف الأهلي لمدونة السلوك والذي يتكون من اتحادات وشبكات القطاع الأهلي المطلاتية. وقد قام الائتلاف بتطوير هذه المدونة انطلاقاً من ميثاق الشرف الذي سبق أن تم تطويره بالتشاور مع أكثر من ٢٠٠ مؤسسة أهلية فلسطينية. وفي مطلع هذا العام وقع أكثر من ٤٠٠ مؤسسة أهلية طوعاً على مدونة السلوك.

وجدير بالذكر أن مدونة السلوك قائمة على مبادئ الديمقراطية والتنوع الفلسطينية، ومنسجمة مع أهداف المؤسسات الأهلية الفلسطينية التي تنص على مبادئ القيم والحكم الصالح والتطوير المجتمعي وتوفير الحرية للشعب الفلسطيني. وستساهم مدونة السلوك في جعل المؤسسات الأهلية أكثر استجابة للتحديات التي تواجه التغيير الديمقراطي. إن عدد المؤسسات الأهلية التي في طريقها إلى توقيع المدونة في ازدياد متواصل، وقد أطلق المركز أيضاً برنامج المساعدات الفنية الذي ستستفيد منه حوالي ١٠٠ مؤسسة أهلية فلسطينية، وسيقدم هذا البرنامج التدريب والتوجيه اللازمين للمؤسسات الأهلية لمساعدتها على تطبيق مبادئ المدونة.

بكل فخر واعتزاز تم اختيار مركز تطوير من قبل الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون ممثلة دولة سويسرا وبالنيابة عن ثلاث دول مانحة أخرى تمثل السويد والدنمارك وهولندا لتأسيس وإدارة سكرتاريا المؤسسات الأهلية لحقوق الإنسان والحكم الصالح في الضفة الغربية وقطاع غزة بمبلغ إجمالي يراوح ٦ مليون دولار، وذلك على مدار ١٨ شهراً كمرحلة أولى ابتداء من مطلع شهر تموز ٢٠٠٨.

إنها لحقيقة واضحة أن المجتمع المحلي في فلسطين مؤثر ونشط جداً على صعيد التنمية والتطوير، ومثل هذا القطاع النشط يجب أن يكون له مدخل قوي لتوزيع المعلومات ومشاركة الخبرات، وللتواصل الفعال ما بين المؤسسات الأهلية. حيث أن مركز تطوير يوفر قاعدة لتبادل المعلومات عن طريق البوابة الفلسطينية للمؤسسات الأهلية "مصادر" التي تساعد المؤسسات على أن تنمو بفعالية أكبر. وقد رفع حالياً مستوى "مصادر" لكي يقدم خدمات أفضل للمؤسسات الأهلية، مثل توفير معلومات عن القطاع الأهلي ككل، والتعلم الإلكتروني، وتبادل المواد الترويجية والدراسات ما بين المؤسسات، وتوفير معلومات عن فرص التمويل بينها.

كما خطا مركز تطوير خطوات عظيمة في تطوير نظام مراقبة وتقييم المعلومات، حيث أن هذا النظام يساعد المركز على مراقبة عمله وعلى تقييم كفاءة تنفيذ المشروعات والتأكد من تحقيق الأهداف والأثر المرجو. ويساعد البرنامج أيضاً على إنتاج تقارير منظمة للممولين وتعلم العبر، من أجل تحسين استراتيجيات المركز وبرامجه ونشاطاته. وتم أيضاً التعريف بنظام بطاقة التقييم وفحصه مع عدد من المؤسسات خلال الربع الأول من العام.

تعكس جميع هذه الانجازات مقدرتنا مركز تطوير على تحدي المعوقات. ونود أن نشكر مجلس إدارة المركز، والموظفين، والمؤسسات المستفيدة والممولين على جهودهم الكبيرة، وتفانيهم وإخلاصهم والتزامهم بإنتاج إدارة نشاطات المركز ومشروعاته في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة.

غسان كسابرة

مدير المركز

أكثر من ٤٠٠ مؤسسة أهلية فلسطينية توقع على مدونة السلوك

وقد أقيم الحفل في مقر جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني في مدينة البيرة و فندق الكومودور في مدينة غزة. وتم تسهيل الاتصال بين الحاضرين في الضفة وغزة عن طريق الاتصال المرئي. وخلال الحفل أكد ائتلاف المدونة المكون من الاتحاد العام الفلسطيني للجمعيات الخيرية، شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية، الهيئة الوطنية للمؤسسات الأهلية الفلسطينية، الاتحاد الفلسطيني العام للمنظمات غير الحكومية - غزة، على ضرورة توقيع المدونة التي ستساعد على خلق بيئة أكثر استجابة لتحديات التغييرات الديمقراطية وتعزيز مبادئ تحقيق المصير على المستوى الفردي والمجتمعي. وعبر الائتلاف خلال الحفل عن الجهود التي بذلتها جميع الأطراف في تدوين مدونة السلوك ونشرها وتوزيعها.

وجدير بالذكر أن مركز تطوير يقوم بدور السكرتاريا لاتحاد مدونة السلوك، وقد لعب دورا هاما في تصميم مدونة السلوك والانتها من صياغتها ونشرها، ومن ثم التحضير لبرنامج المساعدات الفنية الذي سيتم من خلاله عقد دورات تدريبية وتوجيهية للمؤسسات الأهلية التي وقعت على المدونة لتسهيل تطبيق مبادئها.

بالإضافة إلى الجهود التي بذلها المركز، قام ائتلاف المدونة بالتشاور مع أكثر من ٢٠٠ مؤسسة أهلية لإعداد مدونة السلوك وصياغتها وتطويرها، ومن ثم قام الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة بمراجعة المسودة النهائية للمدونة والموافقة عليها. وتعتبر مدونة السلوك وثيقة حية ودائمة التطور.

بعد الجهد الكبير الذي بذله طاقم مركز تطوير وائتلاف مدونة السلوك في إعداد وانجاز مدونة سلوك المؤسسات الأهلية الفلسطينية، أقام المركز حفلاً لتوقيع مدونة السلوك، وإقرارها رسمياً من قبل المؤسسات الأهلية، وذلك بتاريخ ٢٠٠٨/٢/٢٨، حيث تم تطوير هذه المدونة انطلاقاً من ميثاق الشرف الذي سبق أن تم تطويره بالتشاور مع شريحة واسعة من المؤسسات الأهلية الفلسطينية من خلال المرحلة الثانية من مشروع المؤسسات الأهلية الفلسطينية. وقد تأسست مدونة السلوك على اثني عشر مبدأ هي: الالتزام بالمواثيق والقوانين، وأولويات التنمية، والمشاركة، والتشبيك والتنسيق، والشفافية، والمساءلة، والمساواة والشمول، والإدارة الرشيدة، ومنع تضارب المصالح، والتأثير والفاعلية، ونزاهة المؤسسة، وحل الخلافات.

وقد شارك في الحفل أكثر من ٤٠٠ مؤسسة أهلية من الضفة الغربية وقطاع غزة تمثل قطاعات مختلفة ثم وقعت جميعها على مدونة السلوك. ومن خلال المبادئ الواردة في مدونة السلوك فإن المؤسسات - التي ستبناها بشكل اختياري - تلتزم بان تكون عملية التحرر الوطني والتنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في فلسطين، وعملية اللحاق بركب التطور والتقدم الحضاري من أولويات عملها، بالإضافة إلى الالتزام بتحسين عمليات المؤسسة لتتماشى مع متطلبات المدونة، ولتستجيب بفعالية ومهنية أكبر لاحتياجات الشعب الفلسطيني وتطلعاته.



جانب من حفل توقيع مدونة سلوك المؤسسات الأهلية الفلسطينية، جمعية الهلال الأحمر - البيرة

اختيار مركز تطوير كسكرتيريا للمؤسسات الأهلية العاملة في مجال حقوق الإنسان والحكم الصالح

اختارت الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون ممثلة دولة سويسرا وبالنسبة عن ثلاث دول مانحة أخرى تمثل الدنمارك، هولندا، والسويد، مركز تطوير لتأسيس وإدارة سكرتيريا للمؤسسات الأهلية العاملة في مجال حقوق الإنسان والحكم الصالح في الضفة الغربية وقطاع غزة. حيث سيقوم مركز تطوير بإدارة عمليات المشروع والأموال التي سيتم تجنيدها لهذا الغرض، ودعم المبادرات التعاونية، ومبادرات بناء القدرات، وتفعيل الحوار ما بين المؤسسات الأهلية التي تعمل في مجال حقوق الإنسان والحكم الصالح في الضفة الغربية وقطاع غزة. وسيستغرق تنفيذ المشروع عاماً ونصف العام كمرحلة أولى يتم خلالها تمويل مشروعات بمبلغ يراوح ٦ مليون دولار. ويعمل مركز تطوير حالياً على التحضيرات اللازمة لتأسيس السكرتيريا وطاقتهم التوظيف اللازم لها، ومراجعة الوثائق والنماذج الخاصة بالمشروع، فضلاً عن التحضيرات الإدارية واللوجستية لها. ومن المتوقع أن يبدأ المشروع في مطلع شهر تموز ٢٠٠٨.

الجمعية العمومية لمركز تطوير توافق على الخطة السنوية للعام ٢٠٠٨ بموازنة قيمتها ٩,٥ مليون دولار

عقد مركز تطوير المؤسسات الأهلية الفلسطينية يوم السبت، ١٩ نيسان ٢٠٠٨، الاجتماع السنوي العادي الثاني لجمعية العمومية في مقر المركز في كل من بلدة الرام ومدينة غزة. وحضر الاجتماع جميع الأعضاء البالغ عددهم ٢١ عضواً يمثلون شبكات واتحادات المؤسسات الأهلية الفلسطينية والمجتمع الأهلي والأكاديميا والقطاع الخاص، بالإضافة إلى حضور السيدة فدوى الشاعر، المدير العام لإدارة مشروعات القطاع الأهلي لدى وزارة الداخلية الفلسطينية، والسيد إياد جبارين، المستشار القانوني لدى الوزارة. وتمت خلال الاجتماع مناقشة المواضيع التالية وإقرارها: التقرير السنوي للعام ٢٠٠٧، وتقارير اللجان الخاصة بمجلس الإدارة، والتقرير المالي للعام ٢٠٠٧.

كما وافق أعضاء الجمعية العمومية على خطة عمل العام ٢٠٠٨ وموازنتها، حيث من المخطط أن يقوم المركز بصرف حوالي ٩,٥ مليون دولار خلال هذا العام. وتستند معظم هذه الموازنة بشكل رئيسي إلى الدعم المالي

المقدم من البنك الدولي بقيمة ٩,١٤ مليون دولار، والوكالة الفرنسية للتنمية بقيمة ١,٤٤ مليون دولار، بالإضافة إلى الدعم السخي الذي تقدمه مؤسسة التعاون. ووافقت الجمعية العمومية أيضاً على تعيين مدقق الحسابات القانوني للمركز لثلاثة أعوام بدءاً من العام ٢٠٠٧، وهو المدقق طلال أبوغزالة وشركاه الدولية.



السيد زاهي خوري، رئيس مجلس الإدارة (شمال) والدكتور إسماعيل الزابري، عضو الجمعية العمومية (يمين) خلال اجتماع الجمعية العمومية.

حوار مع قائدة فريق مشروع المؤسسات الأهلية الفلسطينية الأنسة ميسكي براهن - البنك الدولي

البنك الدولي يمنح ١٠ ملايين دولار لتحسين الظروف المعيشية للفلسطينيين الأكثر فقرا وتهميشا



الأنسة ميسكي براهن، قائدة فريق مشروع المؤسسات الأهلية الفلسطينية - البنك الدولي

س: كيف تصفين العلاقة ما بين البنك الدولي ومركز تطوير؟

ج: إن علاقتنا هي علاقة شراكة لبناء مجتمع فلسطيني عملي وأكثر استجابة لاحتياجات المجتمع. وإنني أؤمن العلاقة ما بين البنك الدولي ومركز تطوير لأن المركز يمتلك الخبرات والكفاءات اللازمة لإدارة مشروعات تنمية ضمن القطاع الأهلي. ومثال على ذلك الخروج بمدونة سلوك المؤسسات الأهلية الفلسطينية التي تعتبر إنجازا مهما لمركز تطوير على مستوى الشرق الأوسط، حيث تم اختيار المدونة من قبل البنك الدولي كأفضل أداء للحكم الصالح ومحاربة الفساد.

س: ما هي مسؤولياتك الأساسية كقائدة عمل المرحلة الثالثة من مشروع المؤسسات الأهلية الفلسطينية؟

ج: اعمل جنبا إلى جنب مع مركز تطوير على مستوى البناء المؤسسي، حيث أوفر لهم الإرشاد اللازم لتحقيق إنجازات مثمرة خلال مراحل تنفيذ المشروع. فهناك أهداف ومؤشرات معينة للمشروع يجب مراقبتها للتأكد من تحقيقها. بالإضافة إلى ذلك فإنني أقوم بدور المستشار للمشروع في حال مواجهة تحديات معينة.

س: كم أمضيت من الوقت في العمل بقطاع التنمية قبل تعيينك في البنك الدولي؟

ج: لقد بدأت العمل في قطاع التنمية منذ العام ٢٠٠١، حيث عملت مع الوكالة الأمريكية USAID في دولة مالي على مشروع لتطوير المهارات القيادية لدى الشباب عن طريق برنامج توفير عمل لهم في مؤسسات أهلية لكي يكتسب مهارات في إدارة المشروعات، وتحديد الاحتياجات المجتمعية... الخ، بالإضافة إلى عملي مع مجموعات مجتمعية مختلفة، خاصة المجموعات المستثناة من صنع القرارات مثل الشباب والنساء، حيث عملت معهم لتحسين علاقاتهم مع اللجان المحلية المنتخبة.

ومن ثم بدأت عملي مع البنك الدولي في العام ٢٠٠٢ بمنصب خبيرة تنمية مجتمعية لمشروعات تنمية متعددة في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. ولاحقا أنيطت بي مسؤولية إدارة المرحلة الثالثة من مشروع المؤسسات الأهلية الفلسطينية، حيث انتقلت إلى العيش في مدينة القدس في شهر أيار ٢٠٠٧ للعمل على المشروع.

س: ما هو الاختلاف بين المرحلة الثالثة والمرحلتين السابقتين؟

س: لماذا اقرر البنك الدولي دعم مرحلة ثالثة من مشروع المؤسسات الأهلية الفلسطينية؟

ج: إن المرحلة الثالثة قائمة على إنجازات ونتائج المرحتين السابقتين. ولكن خلال مرحلة التصميم للمرحلة الثالثة كنا حذرين في التصديق بين ادوار وأنواع المشروعات التي تنفذها السلطة الوطنية الفلسطينية والمؤسسات الأهلية الفلسطينية، حيث ركزنا على الخدمات التي لم تتم تغطيتها مثل الخدمات الصحية التخصصية، وقطاع الطفولة المبكرة، بالإضافة إلى الانطلاق بمشروع فريد من نوعه وهو تحسين التعاون ما بين القطاع الأهلي والبلديات عن طريق الشراكة مع صندوق تطوير وإقراض البلديات لتنفيذ هذا المشروع. كما قام المركز أيضا بتصميم نظام تقييم ومراقبة يركز على قياس الأثر بدلاً من المخرجات. ويقوم المركز حاليا بالعمل على تنفيذ نظام المراقبة والتقييم بالمشاركة الذي سيتيح للمستفيدين تقييم الخدمات التي يتلقونها من المؤسسات الأهلية لضمان المساءلة. ويعتبر هذا النظام من الأنظمة الحديثة عالميا، وكان لمرکز تطوير الأسبقية في استخدام هذا النظام. والجدير بالذكر أن نظام المراقبة والتقييم هذا سوف يمكن مركز تطوير والمستفيدين من تقييم جودة الخدمات المقدمة من قبل المؤسسات الأهلية. والهدف من هذا النظام تقييم الفاعلية من أجل تحسين الاستجابة للخدمات.

ج: تم اتخاذ هذا القرار بناء على المقدرة التي أثبتتها المشروع خلال المرحتين السابقتين على الوصول إلى الفئات الأكثر فقرا وتهميشا في فلسطين وتقديم العون لها.

س: ما هي توقعاتك من تنفيذ المرحلة الثالثة؟

ج: بالنسبة إلى برنامج المنح فإنني أتوقع أن أرى المؤسسات الأهلية تقدم خدمات نوعية استجابة للاحتياجات المحلية. أما بالنسبة إلى برنامج التطوير القطاعي فإنني أتوقع من المؤسسات التي يتم بناء قدراتها أن تصبح في المستقبل قادرة على أن تدير برامجها بنفسها، وان تكون لديها القدرة على تجنيد الأموال لضمان استمرارية المؤسسة وبرامجها.

س: كيف يتلاءم مركز تطوير مع استراتيجيات التنمية لدى البنك الدولي في فلسطين؟

ج: إن من أهم استراتيجيات التنمية لدى البنك الدولي هي التخفيف من نسبة الفقر في العالم، وتوفير الحماية الاجتماعية للأفراد. ومركز تطوير يهدف إلى تقديم الخدمات إلى الفئات الأكثر تهيميشا وفقرا في فلسطين.

س: كيف ينظر البنك الدولي إلى مركز تطوير من الناحية التنموية؟

ج: يلعب مركز تطوير دوراً مهماً في تطوير القطاع الأهلي الفلسطيني، وأنا انظر إلى المركز كشريك أساسي للمؤسسات الأهلية يعمل على توفير المعلومات والموارد وتقديم المساعدات وبناء القدرات والتمويل للمؤسسات الأهلية الفلسطينية.

س: ما هي النجاحات التي حققتها المرحتان السابقتان؟

ج: اكبر النجاحات التي تم تحقيقها في المرحتين الأولى والثانية هو المقدرة على جعل كل من اتحادات وشبكات المؤسسات الأهلية مهيأة لاتخاذ قرارات موحدة مرتكزة على معايير واضحة وضمن منهجية ذات شفافية. حيث أدى هذا النجاح إلى تأسيس مركز تطوير المؤسسات الأهلية الفلسطينية الذي سيقوم بتقديم الدعم المالي والمساعدات الفنية للقطاع الأهلي في فلسطين. ومن الجدير ذكره أن عملية اختيار المؤسسات المستفيدة قائمة على قرار فلسطيني.

المؤسسات الأهلية توقع على منح الشراكة مع البلديات

ينفرد مركز تطوير بالريادة في تصميم وتنفيذ برنامج منح شراكة المؤسسات الأهلية والبلديات الذي يهدف إلى تحديد أولويات الاحتياجات المجتمعية للمحافظات الأكثر فقراً وتهميشاً في الضفة الغربية وقطاع غزة. إن منحة الشراكة تتيح للبلديات تنفيذ مشروعات بناء وترميم صغيرة، ومن ثم تحال مسؤولية تصميم وإدارة برامج ونشاطات هذه المشروعات إلى المؤسسات الأهلية الشريكة. إن أولويات الاحتياجات المجتمعية التي تم تحديدها تشمل تنفيذ برامج تطوير الطفولة المبكرة والتعليم البالغين وتصميم وبناء أنظمة ري.

إن بلدية بيت عوا وجميعه بيت عوا الخيرية هما من المستفيدين من برنامج شراكة المؤسسات الأهلية والبلديات، حيث تم اختيارهما لأن قرية بيت عوا الواقعة شمالي الخليل هي من القرى الفلسطينية الفقيرة والمهشمة ويبلغ عدد سكانها ٨,٥٠٠ نسمة، وقد تضررت القرية كثيراً من جدار الفصل العنصري، وهي تعاني من نسبة عالية من البطالة والأمية خاصة بين النساء. وتعتبر جمعية بيت عوا الخيرية الجمعية الوحيدة التي تقدم خدمات خيرية لأهالي القرية.

من أجل تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية للنساء في قرية بيت عوا وتقليل نسبة البطالة والأمية بينهن، قررت جمعية بيت عوا الخيرية وبلدية بيت عوا العمل معاً لبناء مركز نسوي يقدم خدمات للنساء، منها تدريبهن على حرفة الخياطة. حيث أن البلدية ستكون مسؤولة عن تنفيذ أعمال البناء والجمعية ستقوم بتصميم وتنفيذ وإدارة نشاطات وبرامج المركز. ويبلغ مجموع المنحة ١٠٠,٠٠٠ دولار (٧٠,٠٠٠ دولار للبلدية و٣٠,٠٠٠ دولار للجمعية)، ومن المتوقع أن تستفيد من خدمات المركز ٦٠٠ امرأة.



السيد غسان كسابرة، مدير المركز، (وسط) خلال حفل توقيع منح شراكة المؤسسات الأهلية والبلديات

مجلس إدارة المركز يوافق على ٣١ مشروعاً من برنامج خلق فرص عمل بمبلغ ٣،٠٤٣،٩٦٧ يورو

وبعد الانتهاء من عملية تقييم واختيار الطلبات المقدمة، تم اختيار ٢٩ مشروعاً في القدس والضفة الغربية بمبلغ إجمالي قدره ٢،٨٢٣،٩٦٧ يورو، ومشروعين زراعيين في قطاع غزة بمبلغ ٢١٠،٠٠٠ يورو، حيث أبدى مجلس الإدارة موافقته على ذلك في اجتماعه بتاريخ ٢٠٠٨/٣/١٥. والجدير بالذكر أن المبلغ الإجمالي الذي خصصه المركز لدعم مشروعات زراعية في غزة بلغ ٢،٠٨٠،٠٠٠ يورو. ومن أجل صرف المبلغ المخصص لمشروعات الزراعة في غزة قام طاقم المركز بتحضير الطلبات والإرشادات المطلوبة لتقديم مقترحات المشروعات، وتم إرسال دعوات إلى المؤسسة الأهلية الزراعية لتقديم طلبات بتاريخ ٢٠٠٨/٣/٢٧.

منذ اندلاع الانتفاضة الثانية عام ٢٠٠١ فإن الوضع السياسي والاقتصادي للشعب الفلسطيني في تدهور مستمر خاصة للفئات المهشمة والمتضررة من جدار الفصل العنصري ولأهالي غزة، حيث ازداد الفقر وارتفعت نسب البطالة فيها، وقد خسر الكثيرون أعمالهم ومصدر رزقهم جراء الاغلاقات المشددة والمفروضة على الضفة الغربية وقطاع غزة ومنع البضائع والأشخاص من التنقل فيما بينهما. والأحداث الأخيرة التي حصلت في قطاع غزة وتدهور الأوضاع المعيشية فيها أدت إلى حدوث كارثة إنسانية بحاجة إلى تدخل سريع من قبل المجتمع الدولي والمؤسسات الداعمة للتخفيف من هذه المعاناة.

واستجابة للأزمة الاقتصادية الحالية، قامت الوكالة الفرنسية للتنمية بتمويل مشروعات خلق فرص عمل بقيمة ٦ مليون يورو عبر مركز تطوير الذي يتولى إدارة هذه المنحة، بهدف بناء أو إعادة تأهيل مبان تابعة للمؤسسات الأهلية التي تخدم المصلحة العامة، وتستجيب هذه المنح للاحتياجات المتغيرة وتستهدف الأسر الأكثر فقراً لتوفير فرص عمل مؤقتة لها. وبسبب الأوضاع المتدهورة في غزة والنقص الحاد في مواد البناء، قرر مركز تطوير التوجه إلى دعم مشروعات زراعية بدلاً من مشروعات بناء.

مركز تطوير يختبر آليات نظام المراقبة والتقييم بالمشاركة مع المؤسسات الأهلية

بلورة معايير الجودة الخاصة بهم والمتعلقة بكيفية قياس النجاح في مشروع معين. وقد تم ذلك بمساعدة ميسرين من مركز تطوير. وبالمثل، ولكن على المستوى الأشمل، فإن النتائج الإيجابية والتحسينات الاجتماعية الأعظم لعملية تقديم الخدمات من قبل قطاع مؤسسات العمل الأهلي الفلسطيني، والتي تشمل أيضاً الحصول على التغذية الراجعة من المجتمع/ المستفيدين، تشكل هي أيضاً حافزاً أكبر لمركز تطوير.

مثال: اجتماع حول بطاقة التقييم المجتمعي

بعد أربع جلسات اختبارية عقدها مركز تطوير مع جهات متنوعة من متلقي المنح (برنامج منح التمكين لدى مركز تطوير المؤسسات الأهلية)، خلص مركز تطوير إلى ضرورة تعزيز شعور الملكية لدى المؤسسات الأهلية خلال الجلسات المتعلقة ببطاقات التقييم المجتمعي ودمج التغذية الراجعة

يؤمن مركز تطوير المؤسسات الأهلية الفلسطينية بأن العمل على تمكين المجتمعات المحلية وزيادة مستوى مشاركتهم في عملية التنمية المحلية من شأنه أن يمكن المؤسسات الأهلية، بدورها، من تحسين الخدمات التي تزودها. ويعبر ذلك عن إدراك مركز تطوير تماماً للنتائج التي تحققها المشروعات الممولة من قبله والفوائد الفعلية التي يلمسها المجتمع الفلسطيني. وللوصول إلى مثل تلك النتائج، يعمل مركز تطوير على بلورة وتطبيق وسائل للمراقبة والتقييم ترتكز على مشاركة جميع الأطراف المعنية. وتعتبر "بطاقات التقييم المجتمعي" إحدى تلك الأدوات التي يتم حالياً تطويرها. إن من شأن هذه الأداة تمكين مركز تطوير من تحديد وتتبع آراء المستفيدين النهائيين من الأنماط المتنوعة للمنح. وتعتبر بطاقة التقييم المجتمعي عنصراً مكملاً للنظام الكلي المستخدم في تقييم كل من المخارج والتغيرات الاجتماعية بعيدة الأمد والأثر. وفي اجتماع حول بطاقات التقييم، عمل المستفيدون من خدمات المؤسسات الأهلية على

أنفسهم لضمان عملية تتبع مرضية بشكل متواصل. وبالمثل، سيطلب من المستفيدين تقديم اقتراحاتهم حول تحسين المشروع الراهن فيما يتعلق بتحقيقه للمخرجات المتوقعة.

وخلال أيار/ مايو ٢٠٠٨ سيتم تطبيق العملية ذاتها على جهتين آخرين من متلقي منح الشراكة. وستتم دعوة جهات أخرى من متلقي المنح للتعلم والاستفادة من تلك العمليات. ويأمل مركز تطوير، من خلال الترويج الإضافي لمثل تلك التوجهات القائمة على أساس المشاركة ما بين متلقي المنح، أن تتمكن المؤسسات الأهلية من جسر الهوة بين المجتمع المحلي الفلسطيني والمؤسسات الأهلية الفلسطينية، وكذلك تطوير مشروعات وخدمات أكثر استجابة للاحتياجات.

التي يتم تلقيها في العمليات التي تقوم بها المؤسسات الأهلية. وقد حسم مركز تطوير أمره على تحديد "مدرسين" حول هذا الموضوع من المؤسسات الأهلية متلقي المنح. وقد تم تخصيص مدرب من اتحاد لجان الإغاثة الزراعية الفلسطينية (وهي مؤسسة حاصلة على منحة من مركز تطوير ضمن برنامج منح الشراكة) ليقوم بعقد جلسات مجتمعية. وفي ٢٠ نيسان/ أبريل عُقدت جلسة كاملة حول بطاقات التقييم المجتمعي (شملت المزارعين، وأسرهم، وجميع المؤسسات القاعدية وممثلين عن وزارة الزراعة). وقد عقدت تلك الجلسة في إحدى قرى متلقي المنح الفرعيين من أجل الحصول على قاعدة البيانات الأولية. وتتألف تلك القاعدة البياناتية من نقاط مبدئية يضعها المستفيدون حول آرائهم المتعلقة بالوضع الراهن لخدمة ما. وسوف تكرر عملية منح النقاط للمعايير (التي تتم بلورتها من قبل المستفيدين النهائيين) كل ثلاثة أشهر مع المستفيدين



إحدى المشاركات في الجلسات التدريبية على بطاقات التقييم المجتمعي